

Distr.: General  
14 March 2025  
Arabic  
Original: English

المجلس



## الدورة الثلاثون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، 3-14 آذار/مارس 2025

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة

في دورتها الثلاثين

## تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الأول من دورتها الثلاثين

### أولاً - مقدمة

1 - عُقد الجزء الأول من الدورة الثلاثين للجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من 3 إلى 14 آذار/مارس 2025. وشارك ما مجموعه 26 عضواً في الاجتماعات، في حين قدم مالكولم كلارك (نيوزيلندا) مساهماته في بنود جدول الأعمال عن بُعد بالبريد الإلكتروني. ولاحظت اللجنة بقلق أن هذا العدد يمثل أدنى معدل حضور في الاجتماعات منذ بدء فترة ولايتها. وتأمل اللجنة أن تزيد الدول الأعضاء من الدعم الذي تقدمه بهدف ضمان إتاحة ما يكفي من الوقت والموارد لتمكين الأعضاء المرشحين من المشاركة والانخراط في أعمال اللجنة بشكل كامل.

2 - وفي 3 آذار/مارس، أعادت اللجنة انتخاب إيراسمو لارا كابريرا (المكسيك) رئيساً لها وسيسيل إريكسن (النرويج) نائبة للرئيس لولاية ثالثة. واستعرضت اللجنة الأنشطة فيما بين الدورات التي ارتبطت بأعمالها المنفذة في الفترة من تموز/يوليه 2024 إلى شباط/فبراير 2025، وأحاطت علماً بها.

### ثانياً - التنقيب

3 - أشارت اللجنة في الاجتماعات التي عقدتها في 3 و 4 و 7 آذار/مارس في سياق متابعة نظرها في مسألة التنقيب أثناء دورتها التاسعة والعشرين، إلى أن شركة أرجيو للمسوح (Survey Argeo) قدمت



تقريراً عن التتقيب في عام 2024<sup>(1)</sup>. ونظرت اللجنة في النتائج الرئيسية للتقرير ولاحظت أن المسح الذي قامت به شركة أرجيو في نيسان/أبريل 2023 أُجري باستخدام مركبة غواصة مستقلة جمعت طائفة واسعة من البيانات، بما فيها بيانات متعلقة بالأعماق البحرية والبيئة، في منطقة تبلغ مساحتها 55 كم<sup>2</sup>. وأشارت كذلك إلى عدم اكتشاف أي معادن خلال المسح؛ ولكن وقر المسح رغم ذلك بيانات قيّمة من شأنها أن تسهم في تعزيز المعارف الجيولوجية. وقُدمت البيانات المجمعة إلى السلطة.

4 - وأشارت اللجنة إلى أن الشركة المنقّبة امتثلت لنظام التتقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. ولم تُجرَ أي عمليات مسح إضافية في عام 2024.

### ثالثاً - أنشطة المتعاقدين

#### ألف - تقرير عن حالة عقود الاستكشاف والاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

5 - في 3 آذار/مارس، أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف، وعمليات استعراض التقارير الدورية الخمسية للمتعاقدين، وآخر المستجدات فيما يتعلق باتفاقات التمديد وبحالة عمليات التخلي (ISBA/30/C/2). ورحبت اللجنة بالتقرير وذكرت أنه تم الانتهاء من استعراض تقرير دوري واحد، وأن هناك ثمانية تقارير دورية قيد الاستعراض وأنه تم تأجيل استعراض تقرير واحد. ومن المتوقع تقديم خمسة تقارير إلى الأمين العام في عام 2025.

6 - وطلبت اللجنة من الأمانة أن تطلعها على آخر المستجدات، ولا سيما التقدم المحرز في عمليات الاستعراض الدوري للمتعاقدين وتوقيت هذه العمليات<sup>(2)</sup>.

#### باء - تنفيذ البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

7 - في 3 آذار/مارس، أُطلعت اللجنة على حالة تنفيذ البرامج التدريبية منذ اجتماعها السابق المعقود في تموز/يوليه 2024. واختارت اللجنة، خلال الفترة الممتدة بين الدورات وبناءً على توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب، 33 من المرشحين الأوائل و 19 من المرشحين الاحتياطيين. ويرد في الوثيقة ISBA/30/LTC/6 عرض مفصل لاختيار المرشحين للبرنامج التدريبي في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف للفترة الممتدة من تموز/يوليه 2024 إلى آذار/مارس 2025.

8 - وأشارت اللجنة إلى أن شبكة تنمية قدرات الخريجين تؤدي دوراً رئيسياً في رصد أثر برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون وغيره من مبادرات تنمية القدرات التي نفذتها اللجنة. وأثنت اللجنة على الأمانة لتوجيهها دعوة ثانية إلى تقديم الطلبات في عام 2024 أدت إلى ضمّ 38 عضواً جديداً من 22 بلداً، بحيث بلغ مجموع الخريجين 118 خريجاً، من بينهم 86 خريجاً استفاد من برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون. وأوصت اللجنة بالاستفادة من تنوع التمثيل الجغرافي والتخصصي لأعضاء الشبكة من أجل تعزيز جهود التوعية والنشر فيما يتعلق ببرنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون.

(1) انظر ISBA/29/C/7/Add.1.

(2) ISBA/30/C/2، الفقرة 6.

## جيم - النظر في التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين

- 9 - واصلت اللجنة العمل الذي بدأته خلال الدورة التاسعة والعشرين بشأن تقييم أداء المتعاقدين وفقاً للمعايير المبينة في الوثيقة [ISBA/29/LTC/5](#)، بما في ذلك القوائم المرجعية والعمليات المرتبطة بها.
- 10 - واستعرضت اللجنة في اجتماعاتها المعقودة في 3 و 5 و 6 و 10 و 11 آذار/مارس الردود الواردة من المتعاقدين الثمانية الذين يجب إبلاغهم اهتماماً خاصاً على نحو ما أُخد في دورتها السابقة. وأشارت اللجنة إلى أن بعض المتعاقدين قدموا ردوداً مُرضية، في حين يطلب تقديم إيضاحات إضافية وإجراء المزيد من الاستعراض فيما يتعلق بالآخرين.
- 11 - ولهذا الغرض، سيُدعى المتعاقدون المعنيون، عن طريق الأمانة ووفقاً للطرائق المحددة في الوثيقة [ISBA/29/LTC/6](#)، إلى تبادل الآراء مع اللجنة بوسائل افتراضية في أيار/مايو 2025. والهدف هو تيسير تبادل مفصل للآراء بشأن الشواغل المستمرة، وفقاً للطرائق المحددة، وتعزيز التفاهم المتبادل والتوقعات فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف.
- 12 - وستقدم اللجنة تقريراً إلى المجلس عن نتائج تبادل الآراء خلال الجزء الثاني من دورتها في تموز/يوليه 2025.

## دال - التخلي عن المناطق المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت

- 13 - نظرت اللجنة في اجتماعاتها المعقودة في 3 و 11 و 12 آذار/مارس في طابن لتأجيل عملية التخلي قدمتها حكومة الهند ([ISBA/30/LTC/3](#)) ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار ([ISBA/30/LTC/2](#)).
- 14 - ونظرت اللجنة في طلب حكومة الهند تأجيل عملية التخلي الثانية لمدة عامين. وقد أشارت الحكومة إلى أن الظروف الاستثنائية الناجمة عن الآثار المتبقية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت سلباً على أنشطة الاستكشاف التي أجرتها. واعتبرت اللجنة أن الطلب قدم لأسباب وجيهة، فأوصت بأن يوافق المجلس على طلب التأجيل الذي قدمته حكومة الهند (انظر المرفق).
- 15 - وطلب معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار تأجيل عملية التخلي الثانية، مرة أخرى، لمدة عام واحد محتجاً بالآثار المتبقية من جائحة كوفيد-19 وبتحديات تشغيلية أخرى. ورأت اللجنة أن من المناسب أن تطلب من المتعاقد تقديم المزيد من التفاصيل بشأن طلبه. وستتواصل اللجنة مع المتعاقد عن طريق الأمانة، وستعاود النظر في المسألة خلال الجزء الثاني من دورتها الثلاثين.

## هاء - استعراض بيانات الأثر البيئي المقدمة من المتعاقدين

- 16 - خصصت اللجنة 8 أيام من أصل 10 أيام للنظر في بياني الأثر البيئي المقدمين من شركة المعادن والفلزات الصينية وشركة بيجين الرائدة لتطوير التكنولوجيا المتقدمة. واستعرضت اللجنة بياني الأثر البيئي للتحقق من اكتمالهما ودقتهما وموثوقيتهما الإحصائية وفقاً للتوصيات التوجيهية للمتعاقد لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة ([ISBA/25/LTC/6/Rev.3](#)).

17 - وفي 7 آذار/مارس، أرسلت اللجنة قائمة أسئلة إلى شركة المعادن والفلزات الصينية تلتزم فيها معلومات إضافية، وردت الشركة في 12 آذار/مارس. وعقب استعراض الرد، صاغت اللجنة مجموعة أخرى من الأسئلة تلتزم فيها الحصول على المزيد من الإيضاحات. وفي 14 آذار/مارس، أرسلت إلى شركة بيجين الرائدة لتطوير التكنولوجيا المتقدمة مجموعة أولية من الأسئلة للحصول على معلومات إضافية. وأشارت اللجنة إلى أنه، من أجل إتاحة الوقت الكافي للنظر في بيان الأثر البيئي المقدم من هذه الشركة، ستواصل تحليل البيان خلال الفترة الممتدة بين الدورات من أجل الانتهاء من ذلك في الجزء الثاني من هذه الدورة.

18 - ونظرت اللجنة في اجتماعيها المعقدين في 13 و 14 آذار/مارس في نتائج استعراضها لبيان الأثر البيئي الذي قدمته شركة المعادن والفلزات الصينية. وأشارت إلى أن المتعاقد يعترف بإجراء اختبار للنموذج الأولي الذي وضعه لمركبة جمع العقيدات، في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر عام 2025، في القطاع A-5 من المنطقة المشمولة بالعقد ضمن منطقة كلاريون - كليبرتون، بهدف اختبار النموذج الأولي لمركبة الجمع، ورصد أثره البيئي، وتقييمه. ويتضمن الاختبار المزمع مجموعتين منفصلتين من العمليات تحت الماء. ومن المتوقع أن تبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة التعكير في الاختبارين 0,1 كم<sup>2</sup> ضمن منطقة اختبار مركبة الجمع التي تبلغ مساحتها 0,6 كم<sup>2</sup>. ويقدر أن يبلغ الوزن الرطب الكلي للعقيدات التي ستُجمع 1 300 طن، ويُتوقع ألا يتجاوز الوزن الكلي للعقيدات التي ستُرفع بواسطة مركبة الجمع وتوضع على منصة موجودة على السطح 10 أطنان. ومن المتوقع أن يبلغ الحد الأقصى لأثر رشاش الرواسب 2,1 كم أفقياً و 124 متراً رأسياً. ومن المتوقع ألا يزيد نطاق إعادة ترسب رشاشات الرواسب التي يتجاوز سمكها 0,1 مم عن 1 كم<sup>2</sup>. ومن المتوقع أن يستمر رشاش الرواسب لمدة تصل إلى 3,5 أيام بعد الاختبار.

19 - واعتبرت اللجنة أن بيان الأثر البيئي المقترح منظم ومصاغ جيداً وأنه يتضمن العناصر المطلوبة بموجب المرفق الثالث من التوصيات. وأشار إلى أن المتعاقد أدرج مقترحات منبثقة عن المشاورات وتعليقات أبحاثها الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، ردّ المتعاقد على تعليقات اللجنة وأسئلتها، وأدرج مقترحاتها. ونظرت اللجنة في جملة أمور من بينها عمليات مركبة الجمع، والطابع المحدود للبيانات المرجعية البيولوجية، وتقييم آثار الاختبار الذي قُدم، ومدى ملاءمة خطط الرصد. ومن أجل تحسين قياس الآثار بالمقارنة مع التباين الطبيعي، ومن أجل ضمان حسن تصميم مسوح الاختبار، تمّ خلال المناقشة التي أجريت مع شركة المعادن والفلزات الصينية تبادل الآراء لتقييم مواقع أخذ العينات، وأعداد محطات أخذ العينات وكثافتها، وأنواع المعدات المستخدمة في مسوح الرصد التي ستجريها، خاصة في المنطقة المرجعية للأثر ومنطقة اختبار مركبة الجمع اللتين عُيّنتا للشركة. وتلخيصاً لما تقدم، خلصت اللجنة إلى أن المتعاقد أجرى تقييماً لأبرز مصادر المخاطر الناجمة عن آثار الاختبار، فاقتنعت بأن الآثار موضعية بما فيه الكفاية لعدم التسبب في خطر وقوع ضرر جسيم.

20 - وختاماً، وبعد أن استعرضت اللجنة بيان الأثر البيئي من حيث اكتماله ودقته وموثوقيته الإحصائية، بما يتوافق مع التوصيات، توصي الأمين العام بإدراج بيان الأثر البيئي في برنامج الأنشطة بموجب عقد الاستكشاف المبرم مع شركة المعادن والفلزات الصينية.

## رابعاً - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

### ألف - وضع قيم العتبات البيئية

21 - أحاطت اللجنة علماً في اجتماعاتها المعقودة في 7 و 13 آذار/مارس بالتقدم الذي أحرزته الأفرقة الفرعية التابعة لفريق الخبراء لما بين الدورات في مجال تحديد قيم العتبات البيئية لدرجة السمية، والتعكير واستقرار الرواسب المعلقة من جديد، والضجيج تحت الماء والتلوث الضوئي. وأحاطت علماً أيضاً بتعيين رئيسة مشاركة مناوئة للفريق الفرعي المعني بالسمية - وهي إلين بابي (بلجيكا). وأشارت اللجنة إلى أنه، في أعقاب الاجتماع الحضوري الذي عقده فريق الخبراء لما بين الدورات في كينغستون في حزيران/يونيه 2024، عملت الأفرقة الفرعية بشكل تعاوني خلال الفترة الممتدة بين الدورات بغية إعداد ثلاثة فصول من تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات تصف العمل الذي أُجري حتى الآن بشأن تقييم العتبات في هذه المجالات الثلاثة.

22 - وأحاطت اللجنة علماً بأبرز النقاط التي تناولتها مناقشات فريق الخبراء لما بين الدورات والتي كانت متعلقة بالمنهجيات والنهج القائمة التي تتبعها القطاعات الأخرى والأطر التنظيمية لتحديد قيم العتبات، وباحتياجات هذه القطاعات والأطر من البيانات للقيام بذلك. وأشار أيضاً إلى ضرورة اتباع نهج تطوري في تحديد قيم العتبات واستعراضها، بما في ذلك تدابير الإدارة التكيفية. ومن المتوقع أن يحدد تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات الاحتياجات من البحوث العلمية، ونهج تحديد العتبات واستعراضها في المستقبل.

23 - وأشارت اللجنة إلى ضرورة مواصلة النظر في النطاق المكاني والزمني المناسب لآثار رشاشات الرواسب، وفي التوهين الصوتي والضوئي، وكذلك في الآثار التراكمية لهذه الضغوط البيئية، وفي ارتباط عملية تحديد قيم العتبات بأجزاء أخرى من الإطار التنظيمي، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية الأخرى ومشروع نظام الاستغلال.

24 - وسيظل الانتهاء من وضع مشروع تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات من الأمور ذات الأولوية بالنسبة للجنة التي تهدف إلى إصدار مشروع تجرى بشأنه مشاورات مع أصحاب المصلحة خلال الدورة الثلاثين، وستستعرض اللجنة بعد الدورة جميع التعليقات الواردة وستوافي المجلس بها.

### خامساً - تخطيط الإدارة البيئية

#### ألف - اعتماد إجراءات موحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإقرارها واستعراضها

25 - طلب المجلس، خلال دورة اللجنة التاسعة والعشرين، أن تقدّم اللجنة إليه إجراءات موحدة منقحة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإقرارها واستعراضها، وذلك قبل انعقاد الجزء الأول من الدورة الثلاثين، وبعد النظر في التعليقات الخطية الواردة من الدول الأعضاء والمراقبين في السلطة<sup>(3)</sup>.

(3) ISBA/29/C/24، الفقرة 12. وطلب المجلس من اللجنة تحديد نهج موحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في المنطقة وإقرارها واستعراضها، بموجب مقرراته ISBA/26/C/10 و ISBA/27/C/44، و ISBA/29/C/24.

26 - وأشارت اللجنة إلى أنها تلقت ما مجموعه تسعة طلبات مقدمة من دول أعضاء ومن مراقبين اثنين، بما فيها طلب مشترك مقدم من ثلاث دول أعضاء<sup>(4)</sup>. وعملت اللجنة خلال فترة ما بين الدورات، وخصصت 6 أيام من أصل 10 أيام من اجتماعاتها للنظر في التعليقات الواردة من عملية التشاور مع أصحاب المصلحة ولتنفيذ هذه التعليقات. وقسمت اللجنة التعليقات إلى فئتين هما: التعليقات ذات الطابع العلمي والتقني، والتعليقات ذات الطابع القانوني.

27 - وأشارت اللجنة إلى أن معظم التعليقات العلمية والتقنية الموضوعية أدمجت إلى أقصى حد ممكن في مشاريع الإجراءات الموحدة المنقحة (ISBA/30/C/3)، بما في ذلك إدماج أهداف وغايات بيئية شاملة يُسترشد بها في خطط الإدارة البيئية الإقليمية، ومعايير لاختيار الخبراء المشاركين في حلقات العمل التي تركز على الجانبين العلمي والإداري، وتفاصيل متعلقة بعملية استعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية. وقررت اللجنة أن توصي المجلس بالنظر في الإجراءات الموحدة المنقحة والنموذج الذي تشمله.

28 - وفي 13 آذار/مارس، نظرت اللجنة في مسائل شاملة أخرى أثرت في بعض التعليقات الخطية التي تندرج في إطار اختصاصات المجلس وجدول أعماله، وهي طبيعة خطط الإدارة البيئية الإقليمية والإجراءات الموحدة، والدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة خبراء مستقلة، والمسؤوليات فيما يتعلق بالرصد الإقليمي:

(أ) فيما يتعلق بطبيعة خطط الإدارة البيئية الإقليمية، أشارت اللجنة إلى أن ثلاث دول أعضاء ومراقبا واحدا اقترحوا أن تكون الإجراءات الموحدة والخطط ملزمة قانوناً. وذكرت اللجنة بأن خطة الإدارة البيئية الخاصة بمنطقة كلاريون - كليبرتون اعتمدت بموجب قرار صادر عن المجلس يُنتج آثاراً قانونية مستمدة من أحكامه، مثل ما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات في السلطة، ولا سيما عند إقرار خطط العمل. وأشارت اللجنة إلى أن طبيعة خطط الإدارة البيئية الإقليمية لا تزال موضع نقاش مستمر في المجلس<sup>(5)</sup>.

(ب) فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة الخبراء المستقلة، أشارت اللجنة إلى أن خمسة وفود (ثلاث دول أعضاء ومراقبان) أكدت ضرورة إنشاء تلك اللجنة. وأشارت اللجنة إلى أنه في إطار ممارستها لاختصاصها ووفقاً للمادة 163 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يمكنها اللجوء إلى خبراء خارجيين. وفي هذا الصدد، ذكرت اللجنة بممارستها المتمثلة في التعامل، بشكل فعال وعلى نحو شامل للجميع، مع خبراء خارجيين وأصحاب مصلحة آخرين عند العمل على خطط الإدارة البيئية الإقليمية، والمعايير والمبادئ التوجيهية، والعتبات البيئية، وغيرها من العمليات العلمية والتقنية المماثلة، من خلال حلقات العمل والمشاورات العامة<sup>(6)</sup>. وذكرت اللجنة أيضاً بأن الممارسة الحالية التي تتبعها في قيادة عمليات الخبراء هذه أثبتت فعاليتها وشمولها وتوافقها مع مبدأ الفعالية من حيث التكلفة المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية<sup>(7)</sup>.

(ج) فيما يتعلق بمسؤوليات الرصد الإقليمي التي تتحملها مختلف أجهزة السلطة، أقرت اللجنة بأن خطط الإدارة البيئية الإقليمية تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق على أوسع نطاق ممكن لإدارة المناطق

(4) انظر <https://www.isa.org.jm/protection-of-the-marine-environment/regional-environmental-management-plans/standardized-approach/>

(5) انظر ISBA/29/LTC/8.

(6) انظر ISBA/29/C/7/Add.1، المرفق.

(7) انظر المرفق، الفرع 1، الفقرة 2.

الإقليمية الشاسعة ورصدها. وتطلب اللجنة أن ينظر المجلس في كيفية تخصيص الموارد لدعم الرصد الإقليمي، مشيرةً إلى أنه سيكون من الصعب معالجة هذه المسألة دون أن تكون الطبيعة القانونية لخطط الإدارة البيئية الإقليمية واضحة. وسلّمت اللجنة بأهمية التعاون مع المنظمات والمبادرات العلمية لإجراء عمليات الرصد على المستوى الإقليمي، وقررت مواصلة النظر في عمليات الرصد الإقليمي من منظور علمي وتقني في إطار التوصيات.

29 - وأشارت اللجنة إلى ضرورة مواءمة الإجراءات الموحدة مع نظام استغلال الموارد المعدنية في "المنطقة" فور اعتماده. وأشارت اللجنة إلى أن قيام المجلس بوضع مزيد من التعاريف والأوصاف لن يشكل عقبة أمام اعتماد الإجراءات الموحدة على نحو ما أوصت به اللجنة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى ورود تعليقات خطية على التوصيات؛ ووافقت على إعادة النظر في التوصيات وتنقيحها (ISBA/29/LTC/8) بعد اعتماد المجلس الإجراءات الموحدة.

### باء - وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في القطاعات ذات الأولوية

30 - أحاطت اللجنة علماً في 4 آذار/مارس بالأنشطة الأخيرة المتعلقة بوضع خطط إدارة بيئية إقليمية في منطقة المحيط الهندي ومنطقة شمال غرب المحيط الهادئ. وستعقد السلطة حلقة عمل علمية في تشينغداو بالصين، في الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2025، بشأن وضع خطة إدارة بيئية إقليمية للمحيط الهندي، تركز فيها على مرتفعات وسط المحيط وحوض المحيط الهندي الأوسط. وستُعقد حلقة العمل بالتعاون مع إدارة شؤون المحيط السحيق في الصين، والمعهد الأول لعلم المحيطات والبحار التابع لوزارة الموارد الطبيعية في الصين، وأمانة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي.

### سادسا - إدارة البيانات

**استعراض خطة العمل المتعلقة بخريطة الطريق الاستراتيجية لإدارة البيانات الخاصة بالسلطة للفترة 2023-2028**

31 - رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في إطار خطة عمل عام 2024 المتعلقة بخريطة الطريق الاستراتيجية لإدارة البيانات الخاصة بالسلطة للفترة 2024-2028، وأقرت توجهات وأولويات خطة عمل عام 2025. وتشدد خطة العمل على الدور الحاسم للبيانات في الوفاء بمهام السلطة من حيث الإدارة الفعالة للموارد المعدنية لقاع البحار وحماية البيئة البحرية في المنطقة لصالح البشرية جمعاء.

32 - ولاحظت اللجنة أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ خطة العمل ولزيادة جودة البيانات في المنطقة وتوافرها وإمكانية الوصول إليها. وشددت على أن هذه الجهود ضرورية لإدارة المنطقة على نحو فعال وللنهوض ببحوث أعماق البحار، بما في ذلك من خلال إدخال البيانات التي جمعها في السابق المتعاقدون في قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)، وهو أمر مهم لدعم تقييم التباين الزمني والمكاني في المعايير البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بتعزيز قابلية التشغيل البيئي، والترابط مع قواعد البيانات العالمية الأخرى ذات الصلة من خلال إدراج بيانات وصفية بشأن بعض من مصادر ومجموعات البيانات الأخرى ذات الصلة هذه. ورأت اللجنة أن من المهم لفت انتباه المجلس لهذه

المسألة لكي ينظر في بحث الخيارات المتاحة لتأمين الموارد الضرورية وحشد الدعم اللازم لضمان تحقيق هذه الأهداف بنجاح.

## سابعاً - المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة

**تحديد المعايير التي يمكن أن تستخدمها اللجنة لتقرير ما إذا كانت ستعقد اجتماعات مفتوحة وفقاً لنظامها الداخلي**

33 - أشارت اللجنة إلى أن المجلس أكد مجدداً، في قراره بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية، الصادر في الدورة التاسعة والعشرين، أهمية الشفافية، وحثّ اللجنة على عقد جلسات مفتوحة، حسب الاقتضاء، ووفقاً لمواد النظام الداخلي ذات الصلة، مع ضمان سرية البيانات والمعلومات الحساسة (ISBA/29/C/24). وتحقيقاً لهذه الغاية، ناقشت اللجنة بشكل مستفيض، في 7 و 11 آذار/مارس، أفضل النهج والمعايير لتنفيذ طلب المجلس في ظلّ جدول أعمالها الحالي وأولوياتها الراهنة.

34 - وسلّمت اللجنة بأهمية هذه المسألة، وستواصل عقد اجتماعات مفتوحة حسب الاقتضاء ووفقاً لنظامها الداخلي. وتتيح هذه الاجتماعات فرصة وافية للجنة للتفاعل مع أعضاء السلطة والخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين. وستعقد الاجتماعات المفتوحة عندما تناقش مسائل يوليها أعضاء السلطة اهتماماً خاصاً ولا تتضمن معلومات سرية مطروحة على بساط البحث، وذلك تماشياً مع المادة 6 من النظام الداخلي للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعو اللجنة، وفقاً للمادة 53، أحد أعضاء السلطة إلى إرسال ممثل عنه لحضور الاجتماعات عندما تناقش مسألة تمس هذا العضو بشكل خاص. ويجوز لها أيضاً أن توجه دعوة إلى أي دولة أو كيان يقوم بأنشطة في المنطقة لأغراض التشاور والتعاون معها، حسب الاقتضاء.

35 - وأعدت اللجنة تأكيد التزامها بممارستها الحالية المتمثلة في عرض تقرير الرئيس على المجلس والدخول في حوار خلال الدورات. ويعتزم المجلس أيضاً مواصلة ممارسته المتمثلة في عقد أحداث جانبية خلال الجزء الثاني من دورات المجلس، إذ أثبتت هذه الأحداث، على مدى العامين الماضيين، قيمتها في تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وناقشت اللجنة سبل مواصلة اتباع هذا النهج وربما توسيع نطاق تطبيقه لتعزيز روح المشاركة والانفتاح والشفافية في عملها.

36 - وأقرت اللجنة بأن العديد من مبادراتها الأخيرة ساهمت في زيادة الشفافية والمشاركة. ومن بين هذه المبادرات إنشاء أفرقة خبراء، مثل أفرقة عاملة تقنية معنية بصياغة معايير ومبادئ توجيهية وبتنظيم حلقات عمل تقنية بشأن مسائل محددة، مثل وضع خطط إدارة بيئية إقليمية. ولا تزال هذه المبادرات بمثابة منابر قيمة لإشراك الخبراء وأصحاب المصلحة. وفي الختام، ستواصل اللجنة بحث الخيارات الفعالة من حيث التكلفة، من قبيل عقد حلقات دراسية شبكية غير رسمية للتفاعل مع أصحاب المصلحة بشأن جوانب غير سرية من عملها.



## مشروع قرار لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن تأجيل موعد التخلي بناء على طلب مقدم من حكومة الهند

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إنه يشير إلى أن حكومة الهند قد أبرمت في 26 أيلول/سبتمبر 2016 عقدا مع السلطة لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في وسط المحيط الهندي،

وإنه يشير أيضا إلى الفقرة 2 من المادة 27 من نظام التقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة<sup>(1)</sup>، التي تشير إلى الجدول الزمني لمراحل التخلي عن القطاعات المخصصة للمتعاقدين،

وإنه يلاحظ أنه يتعين على حكومة الهند، وفقا للجدول الزمني، أن تتخلى عما لا يقل عن 50 في المائة من القطاع المشمول بالعقد الأصلي المخصص لها بحلول 26 أيلول/سبتمبر 2024، الذي يوافق نهاية السنة الثامنة من تاريخ العقد، وعما لا يقل عن 75 في المائة من القطاع المشمول بالعقد الأصلي المخصص لها بحلول 26 أيلول/سبتمبر 2026، الذي يوافق نهاية السنة العاشرة من تاريخ العقد،

وإنه يلاحظ أيضا أن حكومة الهند طلبت، في رسالة مؤرخة 11 أيار/مايو 2023، تأجيل الموعد المقرر لعملية التخلي الأولى من 26 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2026، وأن المجلس نظر في هذا الطلب خلال الدورة الثامنة والعشرين، بناء على توصية اللجنة القانونية والتقنية، فوافق على طلب التأجيل<sup>(2)</sup>، ونتيجة لذلك، سيطلب من المتعاقد أن يتخلى في عملية تخل أولى عما لا يقل عن 50 في المائة من مساحة القطاع الأصلي المخصص له بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2026، وأن يتخلى في عملية تخل ثانية عما لا يقل عن 75 في المائة من مساحة القطاع الأصلي المخصص له بحلول 26 أيلول/سبتمبر 2026،

وإنه يشير كذلك إلى أن حكومة الهند طلبت، في رسالة مؤرخة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تأجيل الموعد المقرر لعملية التخلي الثانية لمدة عامين من 26 أيلول/سبتمبر 2026 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2028،

وإنه يدرك أن المتعاقد أشار إلى الآثار المتبقية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإلى التداخل بين المواعدين المحددين لعمليتي التخلي الأولى والثانية كظروف استثنائية تستلزم التأجيل،

وإنه يشير إلى أنه، عملا بالفقرة 6 من المادة 27 من النظام، يجوز للمجلس، بناء على طلب من المتعاقد، وبتوصية من اللجنة القانونية والتقنية، في ظروف استثنائية، تأجيل موعد التخلي، وإلى أن هذه الظروف الاستثنائية تشمل، في جملة أمور، إيلاء الاعتبار للظروف الاقتصادية السائدة أو غيرها من الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد،

(1) ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق.

(2) ISBA/28/C/22.

**وإذ يضع في اعتباره** أن اللجنة القانونية والتقنية خلصت إلى أن الأسباب التي قدمتها حكومة الهند تعتبر "ظروفا استثنائية غير متوقعة ناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد"، فأوصت بتأجيل موعد عملية التخلي الثانية لمدة عامين حتى 30 أيلول/سبتمبر 2028،

**وإذ يتصرف** بناء على توصية اللجنة،

1 - يقرر أن الأسباب التي قدمتها حكومة الهند تعتبر "ظروفا استثنائية غير متوقعة ناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد"؛

2 - يؤجل موعد عملية التخلي الثانية إلى 30 أيلول/سبتمبر 2028، على النحو الذي أوصت به اللجنة القانونية والتقنية؛

3 - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ حكومة الهند بهذا القرار.